الجمعة ٤ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ ٢٩ يناير ٢٠٢١م

الخلل الجوهري في البرمجيات يكلف الاقتصاد العالمي 2600 مليار دولار سنويا

تقرير جديد يحذر من تفاقم الأزمة ويدعو إلى تغيير جذري في طريقة تطوير البرمجيات

(تحقيق / محمد الشريف العنقري)

لندن / مراسلنا / تقرير جديد صادر عن مركز الدراسات الاقتصادية للبرمجيات في لندن يحذر من أن الخلل الجوهري في طريقة تطوير البرمجيات يكلف الاقتصاد العالمي ما يقدر بـ 2600 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل تقريبا الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا وألمانيا مجتمعتين. ويقول التقرير، الذي أعده فريق من 47 خبيرا على مدى ثلاث سنوات، إن المشكلة لم تعد تقنية فحسب، بل أصبحت مشكلة اقتصادية واجتماعية تؤثر على حياة كل مواطن تقريبا في العالم.

وأوضح التقرير أن متوسط المشروع البرمجي الكبير يتجاوز موعد تسليمه الأصلي بنحو 14 شهرا، وتتجاوز تكلفته الفعلية الميزانية المقررة بنسبة 45 في المائة في المتوسط. وأشار إلى أن هذه الأرقام لا تشمل المشاريع التي تلغى قبل اكتمالها، والتي يقدر التقرير أن عددها السنوي يتراوح بين 12 و15 في المائة من إجمالي المشاريع التي تبدأ كل عام.

وقال رئيس فريق العمل البروفيسور جيمس هالوران، في مؤتمر صحفي عقد في مقر المركز بلندن، إن المشكلة الأساسية ليست في نقص المهارات أو في سوء النية، بل في طريقة التفكير السائدة في الصناعة. وأضاف: «لقد عاملنا البرمجيات لسنوات طويلة كما لو كانت جسورا أو مبان، نضع خطة مفصلة ثم ننفذها، بينما هي في الحقيقة أقرب إلى الكتب التي تتغير مع كل فصل تكتبه».

وأكد التقرير أن الأساليب الرشيقة، التي ظهرت قبل أكثر من عقدين، قدمت حلولا عملية لهذه المشكلة، لكن تبنيها ما زال محدودا للغاية. وأشار إلى أن أقل من ربع المشاريع الكبرى في العالم تستخدم هذه الأساليب بشكل كامل، بينما يلجأ الباقي إلى مزيج غير منسجم من الطرق القديمة والحديثة، مما يزيد من حالة الفوضى ويقلل من فرص النجاح.

وحذر التقرير من أن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى تباطؤ كبير في وتيرة الابتكار التكنولوجي خلال السنوات العشر المقبلة، مشيرا إلى أن الشركات الناشئة هي الأكثر تضررا، لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحمل تأخيرات طويلة أو تجاوزات كبيرة في الميزانية. ودعا التقرير الحكومات إلى إدراج تعليم المنهجيات الرشيقة في برامج التعليم الجامعي، وإلى ربط العقود الحكومية بمؤشرات أداء واقعية بدلا من الالتزام الحرفي بالمواصفات الأولية.

وقوبل التقرير بترحيب واسع في الأوساط التقنية، حيث وصفه كثيرون بأنه أول دراسة شاملة تضع أرقاما دقيقة لمشكلة يشعر بها الجميع لكن قلة فقط تستطيع قياسها. وقالت رئيسة جمعية مطوري البرمجيات في شرق أوروبا، السيدة نينا كوفاليفا، إن التقرير «يضع حدا لعذر طالما استخدمه المديرون التنفيذيون، وهو أن المشكلة غامضة ومعقدة جدا بحيث لا يمكن قياسها».

وأعلن المركز عن خطة لإطلاق مؤشر سنوي لتكلفة الخلل البرمجي، على أن يصدر التقرير الأول في مطلع عام 2022. كما أعلنت مجموعة من الشركات الكبرى، من بينها مصرف الشمال الدولي وشركة الموانئ المتحدة، عن تأسيس تحالف لتبني المنهجيات الرشيقة في مشاريعها الداخلية، على أن يبدأ التطبيق الفعلي في الربع الثاني من العام المقبل.

(تحقيق / محمد الشريف العنقري)

الخلل الجوهري في البرمجيات يكلف الاقتصاد العالمي 2600 مليار دولار سنويا

تقرير جديد يحذر من تفاقم الأزمة ويدعو إلى تغيير جذري في طريقة تطوير البرمجيات

(تحقيق / محمد الشريف العنقري)

لندن / مراسلنا / تقرير جديد صادر عن مركز الدراسات الاقتصادية للبرمجيات في لندن يحذر من أن الخلل الجوهري في طريقة تطوير البرمجيات يكلف الاقتصاد العالمي ما يقدر بـ 2600 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل تقريبا الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا وألمانيا مجتمعتين. ويقول التقرير، الذي أعده فريق من 47 خبيرا على مدى ثلاث سنوات، إن المشكلة لم تعد تقنية فحسب، بل أصبحت مشكلة اقتصادية واجتماعية تؤثر على حياة كل مواطن تقريبا في العالم.

وأوضح التقرير أن متوسط المشروع البرمجي الكبير يتجاوز موعد تسليمه الأصلي بنحو 14 شهرا، وتتجاوز تكلفته الفعلية الميزانية المقررة بنسبة 45 في المائة في المتوسط. وأشار إلى أن هذه الأرقام لا تشمل المشاريع التي تلغى قبل اكتمالها، والتي يقدر التقرير أن عددها السنوي يتراوح بين 12 و15 في المائة من إجمالي المشاريع التي تبدأ كل عام.

وقال رئيس فريق العمل البروفيسور جيمس هالوران، في مؤتمر صحفي عقد في مقر المركز بلندن، إن المشكلة الأساسية ليست في نقص المهارات أو في سوء النية، بل في طريقة التفكير السائدة في الصناعة. وأضاف: «لقد عاملنا البرمجيات لسنوات طويلة كما لو كانت جسورا أو مبان، نضع خطة مفصلة ثم ننفذها، بينما هي في الحقيقة أقرب إلى الكتب التي تتغير مع كل فصل تكتبه».

وأكد التقرير أن الأساليب الرشيقة، التي ظهرت قبل أكثر من عقدين، قدمت حلولا عملية لهذه المشكلة، لكن تبنيها ما زال محدودا للغاية. وأشار إلى أن أقل من ربع المشاريع الكبرى في العالم تستخدم هذه الأساليب بشكل كامل، بينما يلجأ الباقي إلى مزيج غير منسجم من الطرق القديمة والحديثة، مما يزيد من حالة الفوضى ويقلل من فرص النجاح.

وحذر التقرير من أن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى تباطؤ كبير في وتيرة الابتكار التكنولوجي خلال السنوات العشر المقبلة، مشيرا إلى أن الشركات الناشئة هي الأكثر تضررا، لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحمل تأخيرات طويلة أو تجاوزات كبيرة في الميزانية. ودعا التقرير الحكومات إلى إدراج تعليم المنهجيات الرشيقة في برامج التعليم الجامعي، وإلى ربط العقود الحكومية بمؤشرات أداء واقعية بدلا من الالتزام الحرفي بالمواصفات الأولية.

وقوبل التقرير بترحيب واسع في الأوساط التقنية، حيث وصفه كثيرون بأنه أول دراسة شاملة تضع أرقاما دقيقة لمشكلة يشعر بها الجميع لكن قلة فقط تستطيع قياسها. وقالت رئيسة جمعية مطوري البرمجيات في شرق أوروبا، السيدة نينا كوفاليفا، إن التقرير «يضع حدا لعذر طالما استخدمه المديرون التنفيذيون، وهو أن المشكلة غامضة ومعقدة جدا بحيث لا يمكن قياسها».

وأعلن المركز عن خطة لإطلاق مؤشر سنوي لتكلفة الخلل البرمجي، على أن يصدر التقرير الأول في مطلع عام 2022. كما أعلنت مجموعة من الشركات الكبرى، من بينها مصرف الشمال الدولي وشركة الموانئ المتحدة، عن تأسيس تحالف لتبني المنهجيات الرشيقة في مشاريعها الداخلية، على أن يبدأ التطبيق الفعلي في الربع الثاني من العام المقبل.

(تحقيق / محمد الشريف العنقري)

الرئيسية | الأخبار | الرياضة | الاقتصاد | المجتمع

تأسست عام ١٩٥٤ في مدينة الزيتونة الشرقية، وتصدر عن مؤسسة الزيتونة للطباعة والنشر. رئيس مجلس الإدارة: عبد الرحمن فهد الزيتوني. رئيس التحرير: سليم عبد الرحمن الزيتوني. مدير التحرير: نادية منصور الحلبي. سكرتارية التحرير: ٠٤٧٦٣٢١٠. الإعلانات: ٠٤٧٦٣٢٢٠. التوزيع والاشتراكات: ٠٤٧٦٣٢٣٠. البريد الإلكتروني: info@alzaytouna-news.com. الموقع الإلكتروني: www.alzaytouna-news.com. العنوان: شارع الجمهورية، بناية رقم ١٤، الزيتونة الشرقية. ص.ب ٢٠٤٥. الاشتراك السنوي: ٢٤٠ ريالا. الاشتراك الخارجي: ٣٦٠ ريالا. الإعلانات: ٤٥ ريالا للسنتيمتر المربع الواحد. الطباعة: مطابع الزيتونة الحديثة. الترقيم الدولي: ISSN 0830-0051. جميع الحقوق محفوظة.